

القاهرة في: ٣ نوفمبر ٢٠١٦

السيد/

رئيس مجلس الإدارة

بنك

حرصاً من البنك المركزي على تأكيد الثقة في الإقتصاد المصري وتحقيق الإستقرار النقدي إستهدافاً لمستويات أدنى من التضخم، فقد قرر البنك المركزي إتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الاجنبي من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف إستعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وإنهاء تماما السوق الموازية للنقد الأجنبي، وذلك اتساقاً مع المنظومة الإصلاحية المتكاملة التي تتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة الذي يتم الآن تنفيذه بحسم. إن حزمة الإصلاحات النقدية والمالية المتكاملة تمكن الإقتصاد المصري من مواجهة التحديات القائمة وإطلاق قدراته وتحقيق معدلات النمو والتشغيل المنشودة بما يتناسب مع إمكانيات وموارد مصر البشرية والطبيعية والمادية. هذا وفي اطار تنفيذ هذا القرار ولمنح المرونة الكافية خلال فترة التطبيق الأولى فقد تقرر ما يلي:

١. بالنسبة لمواعيد عمل البنوك: يتم السماح للبنوك بفتح فروعها حتى الساعة التاسعة مساءً وأيام العطلة الأسبوعية بغرض تنفيذ عمليات شراء وبيع العملة الأجنبية وصرف حوالات المصريين العاملين في الخارج دون تحصيل أية عمولات وعدم تنفيذ أية معاملات مصرفية أخرى على أن يتم ابلاغ قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري ببيان تلك الفروع.

٢. بالنسبة لأولويات تدبير العملة: يتم إلغاء الكتاب الدوري الصادر بموجب خطاب السيد/ محافظ البنك المركزي المصري بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٣ الذي تتضمن السلع الأساسية التي يتعين على البنوك إعطاؤها أولوية في تدبير العملة الأجنبية عند تنفيذ العمليات الإستيرادية الخاصة بها.

٣. بالنسبة للإيداعات النقدية بالعملة الاجنبية: يعزز البنك المركزي المصري الكتب الدورية الصادرة بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٦ و ٩ مارس ٢٠١٦ بشأن الغاء الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدي للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية بإستثناء تلك العاملة في مجال إستيراد السلع غير الأساسية التي تخضع لحد أقصى بواقع ١٠ آلاف دولار امريكي خلال اليوم و بحد أقصى ٥٠ الف دولار خلال الشهر للإيداع و ٣٠ الف دولار للسحب.

ولقد أصبحت مسئولية أسواق النقد الآن هي بالدرجة الأولى مسئولية البنوك المصرية وقياداتها مما يتطلب منكم كل الحرص على هذه المسئولية الكبيرة لتحقيق الغرض المنشود وإدارتها بوعي وإدراك للمصلحة العامة. وإننا جميعاً على ثقة من أن هذه المسئولية في أيدي أمينة، تدرك لأهمية دورها وحرصها على مصلحة هذا البلد الذي ينتظر منكم كما عودتموه على الأداء المحترم والملتزم.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالقرار اعتباراً من تاريخه.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

طارق عامر